

ساعتان أربكتا الدببية بطبّق وكشفتا حجم الانقسام في ليبيا

في المقابل، حاولت سلطات طرابلس احتواء الموقف حيث نقل وكيل وزارة الخارجية والتعاون الدولي للشؤون السياسية محمد خليل عيسى اعتذار حكومته إلى السفير التركي كنعان يلماز مؤكداً "على عمق العلاقات بين البلدين، وأهمية العمل على تنفيذ اتفاقيات التعاون الموقعة بين الجانبين". وأعرب "عن أمله في عودة الشركات التركية، لاستئناف عملها ومساهماتها في إعادة إعمار ليبيا".

ولم تتوقف متاعب الدببية عند هذا الحد حيث اضطرت طائرته إلى مغادرة مطار طبرق الدولي على أوضاع السيارات، فيما حاولت وسائل الإعلام الموالية لجماعة الإخوان ترويج ما مفاده أنه تم قطع التيار الكهربائي عمداً عن المطار لمنع رئيس الحكومة ورفيقه الوزاري من المغادرة.

لكن مدير مطار طبرق الدولي أسعد جاب الله نفى تلك المزاعم بالإعلان عن حدوث عطل فني مفاجئ في إنارة المهبط أثناء تاهب طائرة وفد الحكومة للإقلاع من المطار.



سعيد أمقيب
ما حدث للمطار التركي
في طبرق لا يمكن
وصفه بالعمل القبيح

وقال في تصريحات نقلها عنه المكتب الإعلامي لمطار طبرق إنه "تم الإبلاغ عن هذا العطل من قبل مهندسي قسم الإنارة بالمطار وجاري العمل على إصلاحه"، مشيراً إلى تسير الرحلة على كشافات مشيرة إلى تسير سيارات المرافقة لرئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدببية.

وأضاف جاب الله "إن هذا الإجراء مخالف للنظم واللوائح المعمول بها في الطيران المدني ويحمل خطورة على المسافرين عبر الطائرة ما جعل إدارة مطار طبرق الدولي وبعد إصرار الوفد الحكومي على تسير الرحلة أن تأخذ توقيع قائد الطائرة والدببية باعتبار أن الإجراء على مسؤوليتهم الشخصية وإخلاء مسؤولية المطار".

وتابع جاب الله أن الجانبين قررا الإقلاع في وقت لا تتواجد فيه أي قوات مسلحة أو أمنية داخل حقل الطيران المتمثل في ساحة وقوف الطائرات أو مهبط مطار طبرق الدولي مبينا أن التواجد فقط يكون مكتب السلامة والأمن المناط به حسب اختصاصات دليل عمل حماية وسلامة الطيران والمسافرين.

وأشار جاب الله إلى أن مكتب السلامة هو جهة مدنية تتبع إدارة المطار ويعد الوحيد المسؤول عن حماية الساحة وتأمين الطائرات والمسافرين، وموضحاً أن القوة التي دخلت المطار كانت مرافقة للدببية ووكيل وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية فيما تم نفى ما رددته وسائل التواصل والمواقع الإخبارية بشأن الحادثة.

وأضاف جاب الله أن هذه الوسائل والمواقع قالت إن انقطاع الكهرباء أثناء إقلاع رحلة حكومة الوحدة الوطنية كان متعمداً وبناء على تعليمات وأغراض معينة، لكن مطار طبرق خدمني وليس له علاقة بالتجاذبات السياسية لأن هدفه الأول والأخير خدمة المواطن".

وتأتي هذه التطورات المتسارعة في وقت يستمر فيه مسلسل فشل اعتماد ميزانية 2021 التي اقترحتها حكومة الدببية حيث من المنتظر أن يعقد البرلمان الليبي جلسة عامة الاثنين، أكدت مصادر مطلعة أن الدببية لن يحضرها وأنه سينتظر نتائج الجلسة المرتقبة ليتخذ بعدها الإجراءات المناسبة.

الحبيب الأسود

تونس - عكست ساعتان من التوتر عاشهما رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدببية في مدينة طبرق (شرق) حجم الخلافات بين شرق وغرب البلاد خاصة أنها تزامنت مع استمرار فشل المصادقة على ميزانية 2021 وعدم حلحلة العديد من الملفات الهامة على غرار توحيد المؤسسة العسكرية وفتح الطريق الساحلي.

وكان الدببية قد تعرض إلى مواقف لافتة خلال الزيارة التي أداها إلى طبرق من أجل حضور جلسة البرلمان المناقشة الميزانية الاثنين حيث حاول محتجون إجبار سيارته على دوس العلم التركي، قبل أن ترغم طائرته على مغادرة المدينة تحت أوضاع السيارات بسبب انقطاع الكهرباء عن المطار.

وإذ انت وزارة الخارجية التركية، ما اعتبرته إهانة العلم التركي أمام مجلس النواب الليبي في طبرق، بعد وضع مجموعة من الشباب الليبي، العلم التركي، على الأرض بحيث يدسه المارة.

وقالت في بيان نُشر مساء الثلاثاء "ندين بشدة العمل القبيح ضد علمنا أمام المبنى المؤقت لمجلس النواب خلال محادثات الميزانية التي عقدت في 5 يوليو 2021 في طبرق بليبيا" مضيفة أنه "فور علمنا بهذا العمل الشنيع، قامت سفارتنا في طرابلس بالمبادرات الكتابية والشفهوية اللازمة لدى وزارة الخارجية الليبية وطالبت باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذه الاستفزازات ومنع تكرارها".

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية التركية السفير تانجو بيلغيتش إن هذا الاعتداء على علم بلاده "لن يحق غرضه أبداً". وتابع أن "الرد اللازم سيأتي من الشعب الليبي الصديق والشقيق قبل غيره".

ويصر مراقبون أن حادثة العلم التركي تسلط الضوء على عمق الصراع القائم بين سلطات طرابلس ممثلين في حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الدببية وسلطات المنطقة الشرقية. ويضيف هؤلاء المراقبون أن تلك الحادثة تعكس المعارضة القوية للحضور التركي في ليبيا خاصة في إقليم برقة بعد الدور الذي لعبته أنقرة في دعم الميليشيات المتمركزة غرب البلاد بالمرتزقة والسلاح ومن ورائها قوى الإسلام السياسي المستفيدة من الفوضى في البلاد.

ودعا عضو مجلس النواب سعيد امغيب، إلى حرق العلم التركي والوقوف عليه بالاقدماء في كل أرجاء الوطن، والمطالبة بخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا.

وقال امغيب إن "ما حدث للعلم التركي في مدينة طبرق لا يمكن أن يوصف بأنه عمل قبيح كما وصفته الخارجية التركية"، مردفاً أن "الأعمال القبيحة هي التي يقوم بها النظام التركي في الدول العربية والدول المجاورة لتركي".

وأوضح أن "التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاوله احتلالها ونهب ثرواتها وإثارة الفتن والحروب والنزاعات فيها، هو فعلاً ما يطلق عليه صفة العمل القبيح، وليس ما يقوم به الأحرار دفاعاً عن أرضهم وعرضهم" معتبراً أن "ما قام به الرجال والشباب الأبطال في طبرق من دعمهم بالأقدام للعلم التركي ودهسهم له بالسيارات، عمل شجاع ورفض واضح للسياسة التركية في ليبيا ومطالبة صريحة بخروج الأتراك من أرضنا الطاهرة، ويجب على كل شباب المدن الليبية أن يحذوا حذو رجال مدينة طبرق دار السلام من نجل كرامة الوطن" وفق قوله.

دعوة النهضة إلى تشكيل حكومة سياسية تواجه معارضة واسعة

الإقرار بفشل حكومة المشيشي يفاقم الانتقادات للحركة الإسلامية



مزيد من التنافر

وقال ثامر "إن حزب قلب تونس لا يمكن أن يتخلى عن هشام المشيشي ويعتقد أن هذه الحكومة معطلة بفعل استراتيجيا، ما يعني أن التحالف الثلاثي في حكومة المشيشي انتهى، والكل الآن مرتبط بالتفاوض".

وأوضح الراجحي في تصريح لـ "العرب" أن "المطلوب الآن حكومة سياسية مع حزام سياسي واضح وداعم، مع بعض الاستثناءات (افتتاح الكرامة والدستوري الحر)، وبالنسبة إلى مخرجات مجلس شورى النهضة المتعددة مؤخرًا، تم حذف جملة سياسية برئاسة المشيشي، ما يعني أن الحزام السياسي سيشهد إشراك وزراء من مختلف الأطراف مثل ما وقع في حكومة الإلباس الفخاخ".

واستطرد "النهضة يمكن أن تتنازل للحلفاء الجدد، ويمكن أن تتنازل حتى على رئاسة الحكومة وتقرح اسما من خارج الحزب".

وبين من يساند فكرة بقاء المشيشي على رأس الحكومة السياسية، ومن يطالب برحيله لفشله في إدارة شؤون البلاد، تتمسك أطراف من الائتلاف الحاكم (قلب تونس) ببقاء المشيشي وقيادته للحكومة السياسية.

واعتبر القيادي في حزب قلب تونس فؤاد ثامر أنه لا يمكن الحديث اليوم عن حكومة ناجحة أو فاشلة إلا بعد استكمال التعديل الوزاري الممثل، ثم بعد ذلك يقع التقويم والحديث عن استبدالها بحكومة سياسية أو غيرها، وذلك تعليقا على بيان مجلس شورى حركة النهضة ومباراته المتعلقة بحكومة سياسية تخلف حكومة المشيشي الحالية.

ولم يفوت الهاروني الفرصة لمهاجمة سعيد الذي اعتبر أنه "عطل الحكومة وعطل المحكمة الدستورية وعطل الحوار الوطني".

وكانت حركة النهضة قد دعت في ختام مجلس شوراها المنعقد السبت والأحد إلى تشكيل حكومة سياسية دون أن تضع رئاسة المشيشي لها كشرط. ولكن هذه الدعوة جوبهت برفض واسع من قبل مختلف الأطراف السياسية، التي تحمل النهضة مسؤولية تردي الأوضاع على أكثر من صعيد في تونس. وانتقدت شخصيات سياسية معارضة دعوة النهضة إلى تشكيل حكومة جديدة حيث دعت إلى ضرورة مغادرة من فشل في إدارة الأزمات والشان العام الحكومة في إشارة إلى النهضة، معتبرة أن الإقرار بالفشل يقتضي التغيير.

وأكد النائب عن الكتلة الديمقراطية نبييل حجي، أن "النهضة أقرت بفشل حكومة هشام المشيشي، وسيصبح من العبث إذا أعادت العمل من جديد في الحكومة".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "من فشل فليتنح عن الحكم"، موضحاً أن "النهضة ومن خلال مبادراتها تبحث عن جميع أكبر عدد ممكن من الأطراف السياسية لتوسع دائرة الخصوم السياسيين للرئيس سعيد".

واعتبر مراقبون أن دعوة النهضة إلى تشكيل حكومة سياسية مناورة فرضتها إكراهات المرحلة، غير مستبعد أن تقدم الحركة تنازلات في هذا الصدد.

وقال المحلل السياسي نبييل الراجحي إن "النهضة مجبرة على توسيع حزام الحكم، والغنوشي اليوم عبر عن توسيع

لم تنجح حركة النهضة التونسية في تحقيق إجماع سياسي حول تشكيل حكومة جديدة، وذلك إثر دعوة مجلس شوراها إلى تشكيل حكومة سياسية قوية، حيث رفضت العديد من الأطراف المشكلة للمشهد السياسي هذه الدعوة.

خالد هادي

تونس - تواجه دعوة حركة النهضة في تونس إلى تشكيل حكومة سياسية رفضاً واسعاً، حيث أعربت العديد من الكتل والجهات السياسية عن رفضها للانخراط في ما اعتبرته مناورة من قبل النهضة.

وفي الوقت الذي تحاول فيه حركة النهضة دفع بقية أطراف المشهد السياسي نحو بدء مشاورات حول الحكومة التي ترغب في تشكيلها، تتالت ردود الفعل الرفضية لمناورتها حيث رفضت كتلة الإصلاح الوطني وهي من حلفاء النهضة في الحكومة الحالية (18 نائباً) مقترح الحركة.

وقال رئيس الكتلة حسونة الناصفي إن "دعوة مجلس شورى النهضة إلى تشكيل حكومة سياسية تهم قواعدها فقط، لأن هدف النهضة وطلباها واضح وهو إيجاد موقع قدم ثقيل جدا في القصة (مقر الحكومة)".

وبدوره رفض الأمين العام لحركة الشعب زهير المغراوي دعوة حركة النهضة، قائلا "نحن غير معينين بدعوة النهضة، وأنفي نفيها قطعياً حديثها معنا عن حكومة سياسية ولسنا مهتمين بذلك، الشعب يموت والنهضة تريد تعيين مقربيه ولاة (محافظين) ومعتدين".



نبييل حجي
النهضة أقرت بفشل
المشيشي ومن العبث
أن تواصل في الحكم



زهير المغراوي
حركة الشعب غير معنية
بدعوة النهضة لتشكيل
حكومة جديدة

وتأتي هذه المواقف في وقت كثفت فيه النهضة من تحركاتها، بهدف استدرار الأحزاب إلى مفاوضات حول تركيبة الحكومة المقبلة، محملة مسؤولية فشل حكومة هشام المشيشي لرئيس الجمهورية قيس سعيد.

وقال رئيس مجلس شورى الحركة عبد الكريم الهاروني إن "عملية تشكيل الحكومة يجب أن تتم خلال هذه الصائفة"، موضحاً أن الأولوية لقيادة هذه الحكومة تبقى للمشيشي.

وزيرا الداخلية والطاقة والمناجم يحافظان على وجودهما في الحكومة الجزائرية الجديدة

وانعدام ثقة قسم كبير من الجزائريين بالطبقة السياسية.

وكان الحراك الاحتجاجي وقسم من المعارضة دعوا إلى مقاطعة الانتخابات. ولكن ذلك لا يثنى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن التشنيد ببرنامجه السياسي وخارطة الطريق التي رسمها خلال حملته الانتخابية في 2019.

وقال تبون في خطاب بمناسبة الذكرى الـ 59 لاستقلال البلاد الذي يوافق كل خامس يوليو إنه وافق من أن "إجراء الانتخابات التشريعية خطوة هامة على طريق استكمال مسار سديد، لا محيد عنه، فتح الأفق الواعدة أمام الشعب وفق القواعد الديمقراطية الحقة".

وأضاف "أوفينا منذ أقل من شهر بكل عزم، في الثاني عشر من يونيو، بخطوة هامة في إطار المسعى الوطني التقويي الشامل (...). سواء تعلق الأمر بإعادة الثقة والمصادقة المؤسسات الدولة أو بالتحديات الجمة اقتصاديا واجتماعيا".

المصادقة على تقريرها ثم انتخاب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

وأفادت وسائل إعلام محلية بأن اجتماعا سيعقد بين قادة أحزاب ممثلة في البرلمان ونوابهم من أجل التشاور حول البرامج التي ستدعمه تلك الأحزاب لتولي رئاسة المجلس الوطني الشعبي.

**الرئاسة الجزائرية أعلنت
عن تشكيل الحكومة
الجديدة والتي شهدت عودة
رمطان العمارنة إلى منصب
وزير الخارجية**

وكانت الجزائر قد أجرت انتخابات تشريعية في 12 من يونيو شهدت نسبة مقاطعة قياسية بلغت 77 في المئة، وذلك في مؤشر إلى تزايد النقمة الشعبية

الأول عبدالعزيز جراد من 29 قلبية وزارية.

ويتعين الآن على بن عبد الرحمن أن يطبق خارطة الطريق التي وضعها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بدءا بإجراء انتخابات محلية قبيل حلول نهاية العام الحالي.

ويأتي ذلك في وقت يتأهب فيه المجلس الوطني الشعبي (الغرفة الأولى للبرلمان الجزائري) لعقد أول جلسة له من أجل انتخاب رئيس له وتأكيد عضوية النواب الجدد.

وقال بيان للمجلس إنه سيعقد صباح الخميس، "جلسته العلنية الأولى من الفترة التشريعية التاسعة، وذلك برئاسة أكبر المرشحين الفائزين سنا وبمساعدة أصغر اثنين منهم".

كما سيعقد خلال الجلسة حسب ذات البيان "مناذرة المرشحين الفائزين حسب الإعلان المسلم من المجلس الدستوري، وكذا تشكيل لجنة إثبات العضوية، ثم

الجزائر - أعلنت الرئاسة الجزائرية الأربعاء عن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الوزير الأول أمين بن عبد الرحمن، والتي شهدت عودة رمطان العمارنة إلى منصب وزير الخارجية، فيما حافظ وزير الداخلية كمال بلجود على منصبه.

وشغل رمضان لعامرة منصب وزير الخارجية في فترة حكم الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة (1999-2019).

وشمل الفريق الحكومي الجديد تعيين عبدالرشيد طبي الرئيس الأول للمحكمة العليا في البلاد ووزيرا للعدل خلفا لبلقاسم زغماتسي، واحتفاظ أمين بن عبد الرحمن بحقيبة المالية إلى جانب رئاسة الوزراء شأنه شأن عمار بلحيمر الذي احتفظ بمنصبه ووزيرا للاتصال.

كما لم تجر تغييرات على مستوى قيادة وزارة الطاقة والمناجم التي احتفظ فيها الوزير محمد عرقاب بمنصبه. وتتألف الحكومة الجديدة التي يأتي تعيينها بعد أيام من استقالة الوزير